تعميم مالي رقم ( ) لسنة 2023 م

بشأن إعداد الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات (2024-2026)

ومشروع الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية 2024

استنادا لأحكام المادة رقم (11) من المرسوم الأميري رقم (11) لسنة 2011 بإصدار القانون المالي لحكومة عجمان وانطلاقا من مسئوليتنا في الاشراف على إعداد وتنفيذ الخطط المالية لحكومة عجمان وتأكيدا على الدور الفاعل لكافة الجهات الحكومية في تنفيذ تلك الخطط المالية، وتنفيذا لتوجيهات المجلس التنفيذي الموقر بربط التخطيط المالي بالتخطيط الاستراتيجي وفق أفضل الممارسات العالمية، ولمقتضيات إعداد الموازنة العامة للسنة المالية 2024م ضمن خطة مالية متوسطة المدى للسنوات (2024-2026)، فإننا نوجه بالآتي:

أولا

نطاق سريان التعميم

يسرى هذا التعميم على جميع الدوائر والإدارات والأجهزة والمراكز التابعة لحكومة عجمان والتي تندرج موازناتها ضمن الموازنة العامة السنوية لحكومة عجمان.

ثانيا

التعليمات والقواعد العامة

على جميع الجهات الحكومية المعنية والمشار اليها في أولا أعلاه التقيد بالتعليمات والقواعد التالية:

1- اعداد خطة مالية متوسطة المدى للسنوات 2024 2026) على ان يتم تحديث الخطة سنويا والتي تبلغ مدتها ثلاث سنوات، وتعتبر الموازنة العامة للسنة المالية المعنية هي السنة الأولى ضمن تلك الخطة.

2- تقديم كافة احتياجاتها وقت اعداد الخطة المالية لكامل سنوات الخطة، علما بأنه لن يتم النظر في أي احتياجات أخرى غير طارئة خلال تنفيذ الموازنة للسنة الأولى من الخطة.

3- اعداد مشروع الخطة المالية من خلال نظام التخطيط المالي الذكي.

4- توزيع الإيرادات والنفقات على أساس التنفيذ الفعلي المتوقع على مدار السنة المالية لتلافي وجود انحرافات في تنفيذ الموازنة.

5- في حال تأخر البدء في تنفيذ المبادرات عن المعتمد بالموازنة لشهريين متتالين دون تقديم مبررات تقبلها دائرة المالية، فإنه يحق لدائرة المالية وقف او اعادة النظر في تلك المبادرات.

6- تعتبر المبادرات والمخصصات المالية للسنة المالية 2024م ضمن الخطة المالية المعتمدة للسنوات (2022-2024) استرشاديه ويجوز تعديلها بناء على المتغيرات التالية:

- ترشيد الانفاق على المبادرات التشغيلية على مستوى الحكومة لتوفير حيز مالي لتنفيذ المبادرات التنموية.

- التوسع في المبادرات التنموية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة والتنمية المستدامة في الإمارة.

7- ادراج مخصصات مالية لأي عقود او طلبات او أوامر شراء تم اصدارها خلال السنة المالية 2023 ومتوقع تنفيذها او استلامها خلال السنة المالية 2024 ضمن مشروع موازنة الجهة الحكومية للسنة المالية 2024م.

8- تقديم أي بيانات او معلومات قد تطلبها دائرة المالية، حتى لو تم تقديمها سابقا عند اعداد الخطة المالية.

ثالثا

الإجراءات التمهيدية لإعداد مشروع الخطة المالية والموازنة العامة

على كل جهة من الجهات الحكومية المعنية ضرورة الانتهاء من جميع الأعمال التمهيدية لإعداد مشروع خطتها المالية وموازنتها في المواعيد المحددة بالجدول المرفق طبقا لما هو وارد أدناه:

1- الايرادات الحكومية:

على كل جهة من الجهات الحكومية المعنية تقدير كامل إيراداتها على مستوى بنود الإيرادات النشاط)، وأن تراعى الدقة في التنبؤ بإيراداتها مع الاخذ بالاعتبار المؤشرات الاقتصادية للإمارة وأثر تطبيق ضريبة الشركات، والتنسيق والتعاون مع إدارة الإيرادات الحكومية بدائرة المالية في هذا الصدد، وادخال تقديراتها النهائية على نظام التخطيط المالي الذكي وذلك في الموعد المحدد بالجدول المرفق، مع الأخذ بالاعتبار

- تبرير أسباب أي تغيير تزيد نسبته عن 10% بالنسبة لأي بند (نشاط) بالإيرادات المقدرة للسنة المعنية عن بند (نشاط) للإيرادات المعتمدة للسنة السابقة.

- اعداد تقديرات الإيرادات للأعوام التالية من الخطة المالية بصورة آلية على نظام التخطيط المالي الذكي وبنسب النمو التي تحددها دائرة المالية.

- في حالة أنشطة الإيرادات التي لا ينطبق عليها نسب النمو التي تحددها دائرة المالية للأعوام التالية من الخطة، يجب على الجهة الحكومية التنسيق مع دائرة المالية بشأنها وإخطارها بمبررات تغير نسب النمو لتلك الأنشطة.

2- تكاليف العمليات التشغيلية

يقصد بالعمليات التشغيلية التكاليف الحتمية للجهة الحكومية لإنجاز اعمالها الرئيسية والمساندة المعتادة وتتكون من:

أ- الرواتب والأجور والمزايا الأخرى.

ب- النفقات التشغيلية الحتمية.

وفي هذا الصدد يجب على كافة الجهات الحكومية المعنية العمل على ترشيد نفقاتها التشغيلية، واقتراح التدابير والحلول اللازمة لرفع كفاءة وفعالية الإنفاق التشغيلي الحكومي، وتقدير تلك النفقات استنادا إلى الانفاق الفعلي للأعوام السابقة مع الأخذ في الاعتبار تثبيت تلك النفقات للسنوات التالية من الخطة إلا في حال وجود مبررات واضحة لزيادة أي نفقة مع ارفاق تلك المبررات، بحيث يخضع تقدير هذه المبررات لدائرة المالية. مع الالتزام بإدخالها على نظام التخطيط المالي الذكي بالموعد المحدد بالجدول المرفق مع مراعاة ما يلي:

أ- بالنسبة لتكاليف الرواتب والأجور والمزايا الأخرى.

على كافة الجهات الحكومية المعنية مراجعة بيانات وأعداد الوظائف الموجودة لديها على نظام التخطيط المالي الذكي والرجوع لدائرة المالية في حال وجود أي اختلافات، وإدخال البيانات المذكورة أدناه في الموعد المحدد بالجدول المرفق:

1) مخصصات الترقيات على مستوى كل برنامج.

2) مخصصات المكافآت التشجيعية في البرنامج المخصص لذلك.

3) تحديث تكاليف التأمين الصحي وفق العقد المبرم مع شركة التأمين.

4) ادخال مخصصات بدل الانتداب على البرنامج المتوقع انتداب الموظف إليه مع ارفاق قرار الندب ان وجد او ادراج خطط الانتداب المستقبلية.

5) ادخال تكاليف تجديد الاقامات والهوية.

6) الاثر المالي لأي تعديلات قيد الاعتماد على تكاليف الرواتب ولم يتم تطبيقها على الأنظمة.

7) تبرير الاحتفاظ بأي شاغر لديها وقت تسليم بيانات مشروع الخطة المالية.

• بالنسبة للعقود المؤقتة الحالية لدى الجهات الحكومية المعنية، والغير مرتبطة بتنفيذ مبادرة أو مشروع على تلك الجهات تقديم البيانات المذكورة أدناه لدائرة الموارد البشرية لدراسة تعديل أوضاع هذه العقود المؤقتة:

1- الوحدة التنظيمية واختصاصاتها والمهام الحالية وتوزيعها على الموظفين الحاليين.

2- عدد الموظفين الحاليين بالوحدة التنظيمية ومسمياتهم الوظيفية.

3- بيان بالعقود المؤقتة ومبرر استمرارها.

4- كشف بالوظائف الشاغرة بالجهة.

5- أي بيانات أخرى قد تطلبها دائرة الموارد البشرية.

وعلى دائرة الموارد البشرية دراسة تعديل أوضاع العقود المؤقتة الحالية الغير مرتبطة بتنفيذ مبادرات او مشاريع وموافاة دائرة المالية بتوصياتها في هذا الصدد بالموعد المحدد بالجدول المرفق.

ب - بالنسبة لتكاليف النفقات التشغيلية الحتمية:

• على الجهات الحكومية المعنية مراجعة احتياجاتها الفعلية وترشيد الانفاق التشغيلي وتبرير أسباب أي تغيير تزيد نسبته عن 5% لأي بند من بنود المصاريف للسنة المالية المعنية عن المعتمد بموازنة السنة المالية السابقة، وادخال البيانات المذكورة أدناه على نظام التخطيط المالي الذكي في الموعد المحدد بالجدول المرفق:

1) المصاريف التشغيلية الحتمية للجهة مع مراعاة المصاريف المخصص لها برامج مستقلة وهي:

- برنامج المصاريف الحتمية المتكررة والمخصص لبعض المصاريف المشتركة وهي الماء والكهرباء - الاتصالات والانترنت- مصاريف الصرف الصحي.).

- برنامج استدامة عمل أنظمة مايكروسوفت والمخصص لتجديد رخص مايكروسوفت بناء على العقد المبرم من قبل دائرة عجمان الرقمية.

- برنامج رخص نظام أوراكل. والمخصص لتجديد رخص نظام موارد بناء على العقد المبرم من قبل دائرة المالية.

2) ادراج أحدث نسخة من عقود الخدمات المتعلقة بالعمليات التشغيلية للعام المالي الحالي عند إعادة طلبها على نظام التخطيط المالي.

• على كافة الجهات الحكومية المعنية في حال حاجتها إلى تعهيد بعض الوظائف والتعاقد مع شركات لتوريد موظفين، موافاة كل من دائرة المالية ودائرة الموارد البشرية بالبيانات المذكورة ادناه في الموعد المحدد بالجدول المرفق:

- الوحدة التنظيمية واختصاصاتها.

- عدد الموظفين الحاليين بالوحدة التنظيمية ومسمياتهم الوظيفية.

- بيان الوظائف المطلوبة (كتعهيد خدمة) ومبرر طلبها.

- عقود تعهيد الوظائف والخدمات الحالية بالوحدة التنظيمية.

- التكلفة المتوقعة لعقود تعهيد الخدمة مقابل التعيين المباشر.

- بيان بتوزيع المهام على الموظفين بالوحدة التنظيمية.

- أي بيانات أخرى قد تطلبها دائرة الموارد البشرية.

وعلى دائرة الموارد البشرية موافاة دائرة المالية بتوصياتها في هذا الصدد في الموعد المحدد بالجدول المرفق.

3- تكاليف المبادرات:

وهي جميع النفقات الغير حتمية (رئيسية أو مساندة) وتتكون من:

• المبادرات التنموية وهي النفقات التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة والتنمية المستدامة في الإمارة.

• المبادرات التشغيلية وهي النفقات التي تخدم عمليات الجهة الحكومية التشغيلية.

وفي هذا الصدد يجب على كافة الجهات الحكومية المعنية التقيد بالآتي:

1) مراجعة الربط الاستراتيجي للمبادرات والأهداف الاستراتيجية والمستهدفات بالخطة الاستراتيجية للحكومة، بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس التنفيذي.

2) ادخال بيانات دراسة الحالة على نظام التخطيط المالي الذكي لكافة المبادرات بالموعد المحدد بالجدول المرفق (ويستثنى من ذلك المبادرات الموحدة على مستوى الحكومة على ان يتم ارفاق بيان بالتكاليف ومبرراتها)، مع ضرورة ارفاق ما يلي:

- المستندات المؤيدة لتحديد التكلفة (عقد - عروض اسعار - RFI) ولا ينظر لأي مبادرة لا يتوفر بها المستندات المؤيدة لتحديد التكلفة.

- بالنسبة للمبادرات الرقمية - ضرورة استدراج عروض مالية وفنية استرشاديه وارفاقها معها.

- بيان تفصيلي بالنفقات التشغيلية السنوية الناتجة عن تنفيذ أي مبادرة.

- بالنسبة للمبادرات ذات الطابع الربحي يتوجب على الجهة الحكومية الطالبة لتلك المبادرات ارفاق دراسة جدوى كاملة لها.

3) التنسيق مع دائرة عجمان الرقمية بشأن الاحتياجات التقنية، وعلى دائرة عجمان الرقمية ادخال توصياتها النهائية بشأن تلك الاحتياجات على نظام التخطيط المالي الذكي في الموعد المحدد بالجدول المرفق.

4- الموازنة النقدية

على الجهات الحكومية الانتهاء من اعداد الموازنة النقدية وادخالها على نظام التخطيط المالي الذكي وفق الموعد المحدد بالجدول المرفق مع مراعاة التالي:

• دقة تقدير التدفقات النقدية الواردة والمرتبطة بالإيرادات المقدرة بموازنة عام 2024م شهريا.

• دقة تقدير التدفقات النقدية الصادرة والمتعلقة بالنفقات المقدرة بموازنة عام 2024 شهريا.

• رصد التدفقات النقدية الصادرة للنفقات التي تم انجازها خلال السنة المالية 2023 ولم يتم صرف المبالغ المستحقة عنها، مع ضرورة اثبات استحقاق تلك المبالغ خلال السنة المالية 2023.

• رصد التدفقات النقدية الواردة والمتعلقة بتحصيل إيرادات سنوات سابقة.

• تقدير التدفقات النقدية الصادرة والواردة والمتعلقة بمعاملات غير مرتبطة بالموازنة مثل التأمينات ومقبوضات او مدفوعات عن الغير.

رابعا

اجراءات إعداد مشروع الخطة المالية متوسطة المدى للسنوات

(2026-2024)

والموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية 2024 واجراءات

اعتمادهما

1. تتولى دائرة المالية دراسة وتحليل مشاريع الخطط المالية المقدمة من الجهات الحكومية المعنية وطلبات الدعم والقيام بمناقشتها مع تلك الجهات ومن ثم اعداد مشروع الخطة المالية للحكومة، وذلك بمراعاة متطلبات المادة 13/1 من القانون المالي لحكومة عجمان.

2. تقوم دائرة المالية بعرض مشروع الخطة المالية والموازنة العامة للحكومة وتوصياتها بشأنها على سمو ممثل الحاكم للشؤون الإدارية والمالية، في موعد أقصاه 16/10/2023 م.

3. يقوم ممثل الحاكم بعد موافقته على مشروع الخطة المالية ومشروع الموازنة العامة بعرضهما مع التقارير المصاحبة لهما (إن وجدت) على سمو رئيس المجلس التنفيذي للاطلاع على ماورد فيهما وإعتماد الخطة والموافقة على الموازنة.

4. تقوم دائرة المالية بتعميم الموازنة فور اعتمادها من صاحب السمو حاكم إمارة عجمان "حفظه الله ورعاه" على الجهات الحكومية المعنية لتنفيذها.

خامسا

أحكام ختامية

1. في حال عدم قيام أي جهة حكومية بتقديم بيانات مشروع خطتها المالية ضمن المواعيد المحددة بهذا التعميم تتولى دائرة المالية إعداد مشروع الخطة المالية للجهة الحكومية المعنية، ولا يجوز للجهة الحكومية المعنية الاعتراض عليه.

2. في حال تأخر اعتماد مشروع الموازنة العامة لأي سنة مالية تصدر دائرة المالية تعميماً للجهات الحكومية المعنية تنظم بمقتضاه الصرف لمدة مؤقتة، استناداً للأحكام الواردة في النظام المالي لحكومة عجمان.

3. تقوم دائرة المالية بعد صدور مرسوم اعتماد الموازنة العامة للسنة المالية 2024م بما يلي:

- إخطار الجهات الحكومية بالاعتمادات المخصصة لكل منها ضمن الموازنة العامة، للعمل بموجبها، وإصدار تعليمات تنفيذ الموازنة العامة للسنة المعنية.

- الإعلان عن الموازنة العامة بالوسائل التي تراها مناسبة، وبيان الملامح الأساسية للسياسة المالية للحكومة التي تعكسها هذه الموازنة.

4. تتولى دائرة المالية تفسير وتوضيح أي لبس أو غموض في بنود هذا التعميم والرد على أي استفسارات ترد من أي جهة حكومية بشأنه. وتقديم كافة الايضاحات اللازمة لتحقيق التطبيق السليم والكامل لهذا التعميم.

سادسا

ابلاغ التعميم والعمل به

تتولى دائرة المالية ابلاغ هذا التعميم للجهات المعنية بتطبيقه كما تتولي متابعة تقيد تلك الجهات بتنفيذ احكامه ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

أحمد بن حميد
النعيمي
ممثل الحاكم للشؤون
الإدارية والمالية

صدر بتاريخ: / / 2023 م

الجدول الزمنى بشأن اجراءات اعداد مشروع الخطة المالية (2024-2026)
والموازنة الموازنة العامة لحكومة عجمان للسنة المالية (2024)

م	الاجراءات	موعد أقصاه
1	إرسال نسخة من التالي : - قرار تشكيل لجنة اعداد مشروع الخطة المالية والموازنة السنوية - الخطة الاستراتيجية المعتمدة أو تحت الاعتماد - الهيكل التنظيمي والوظيفي إلى دائرة المالية.	03/07/2023
2	الانتهاء من إدخال تكاليف العمليات التشغيلية (المصاريف والرواتب) في نظام التخطيط المالي الذكي والتوزيع الشهري	14/08/2023
3	ارسال طلبات استحداث الوظائف وبيانات العقود المؤقتة وطلبات الاستحداث إلى دائرة الموارد البشرية	14/08/2023
4	الانتهاء من إدخال توقعات الإيرادات على مستوى النشاط في نظام التخطيط المالي الذكي	14/08/2023
5	الانتهاء من ربط المبادرات بالخطة الاستراتيجية وإدخال بيانات وتكاليف المبادرات في نظام التخطيط المالي الذكي	14/08/2023
6	انتهاء دائرة الموارد البشرية من دراسة العقود المؤقتة وطلبات تعهيد الخدمات وطلبات والاستحداثات وتقديم توصياتها	15/09/2023
7	انتهاء دائرة عجمان الرقمية من مراجعة الاحتياجات التقنية وتقديم توصياتها	15/09/2023